

دور الجزائر الإقليمي بين المعيارية ومقتضيات البيئة الجيو – أمنية في منطقة الساحل

ناصر بوعلام، باحث دكتوراه،
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة الجزائر 3، الجزائر

الملخص:

يشير العمق والإمتداد الجغرافي للجزائر للساحل والصحراء، إلى تعدد أبعاد وانتماءات الجزائر الجيوسياسية التي تتمايز وتختلف فيما بينها، فقضايا الدائرة الجيوسياسية العربية تختلف عن تلك المتوسطية، والدائرة المغاربية تختلف عن تلك الساحلية، الأمر الذي يدل على تعدد الأبعاد والقضايا التي تميز كل بعد بما يتوافق مع متطلبات البيئة الجيوسياسية وكذا بالامتداد الحضاري والقيمي، التاريخي والإقتصادي للجزائر. بناء على ما سبق، تبرز مكانة الساحل الإفريقي على اعتباره عمق استراتيجي للجزائر، يشترك ويتصل بها من خلال عديد التفاعلات: البشرية، الاقتصادية، التاريخية، الحضارية، القيمية والدينية. إلا أن السمة الغالبة في الوقت الحالي هي الاشتراك في الهواجس الأمنية التي تسود هذه المنطقة. من هنا فإن هذه الورقة البحثية تعنى بتحليل أبعاد التحرك الجزائري في المنطقة الساحلية ودورها، بناء على ما يميز البيئة الجيوسياسية والحيوانية للساحل ووفق إدراكها لإدارة مثل هذه الأوضاع، وكذا بالاستناد إلى جملة من القيم والمعايير التي تحكم سياستها الخارجية بما يسمح بتحقيق المصلحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الدور – الجيوسياسية – المعيارية – الأمن – المصلحة الوطنية.

Résumé:

L'étendu géographique de l'Algérie lui confère une place stratégique interagissant ainsi avec plusieurs sphères géopolitiques, à savoir: la dimension arabo-musulman, euro-méditerranéenne et maghrébine, ainsi que la dimension africaine et plus précisément la profondeur stratégique de l'Algérie vers le Sahel africain, avec laquelle l'Algérie partage de nombreuses interactions humaines, économiques, historiques, culturelles et religieuses. Mais, actuellement les menaces qui minent cet espace contraignent l'Algérie à jouer un rôle plus efficace en vue de contenir et d'éradiquer ces crises et menaces, tout en prenant compte les considérations

géo-sécuritaires qui embarrassent cette région d'une part, de plus le respect de ses principes normatifs ancrés dans sa politique étrangère d'autre part, sans pour autant négliger la nécessité d'atteindre son intérêt national.

Mots clés : lerôle -géopolitique- normativisme -la sécurité -l'intérêt national.

مقدمة:

تشير البيئة الأمنية الراهنة في منطقة الساحل إلى وجود هشاشة أمنية تطبع أغلب الوحدات السياسية المشكلة لها، والتي تعرف على أساس أنها تدخل ضمن الدائرة الأمنية الإقليمية للجزائر، خاصة ما تعلق منها بدولة مالي، ليبيا والنيجر، الأمر الذي يعزز من إمكانية انكشاف الجزائر إستراتيجيا لهذه للتهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية القادمة من الجنوب، المعطى الذي يحتم على الجزائر بحكم مكانتها وتاريخها لعب دور أساسي في مواجهة الوضع الأمني القائم من خلال إدارة القضايا الأساسية التي تطبع الفضاء الساحلي وبالأخص دول الجوار والتي تعرف بدول الميدان. يحدث هذا في ظل واقع تتداخل فيه المصالح والإدراكات والفواعل الأجنبية في إدارتها للقضايا التي تشغل منطقة الساحل الإفريقي، لاسيما بعد الإنفلات الأمني الحاصل في أغلب دول هذه المنطقة.

وعلى ضوء ما سبق تقديمه، فإن الوضع الأمني الذي يميز منطقة الساحل يدفعنا إلى التساؤل حول الدور المخول للجزائر لعبه، خصوصا عند الاستناد إلى معطيات البيئة الأمنية والجيوسياسية الإقليمية التي تطبع هذا الفضاء، وعليه: فيما يتمثل دور الجزائر الإقليمي الذي يتوجب عليها لعبه في ظل الأوضاع الأمنية الهشة في الساحل الإفريقي، بما يتوافق ومبادئها من جهة ويأخذ بعين الاعتبار واقع البيئة الجيومانية من تنامي مخاوف انكشاف استراتيجي للتهديدات في عمقها الصحراوي من جهة أخرى؟

أولا: الدور، الجيوسياسة والجيواستراتيجية في العلاقات الدولية:

1. مفهوم الدور:

يعتبر مفهوم الدور من المفاهيم الحديثة المستعملة في تحليل السياسة الخارجية للدول، والذي يوظف بهدف إدراك المسارات التي تتخذها وتبناها الدول في إطار تفاعلها مع الوحدات المشكلة للسياسة العالمية والدولية، حيث تستند هذه المقاربة على فرضية كون أغلب سلوكات وأفعال الوحدات الدولية يمكن التعرف عليها، تصورها أو حتى توقعها، لأن كل فاعل يقوم بلعب دور أو مجموعة من الأدوار وهذا على اختلاف مستويات التحليل سواء ما تعلق منه بالمستوى الإقليمي أو العالمي.

بالنسبة للمؤرخين والمنظرين ورجال السياسة في تحليلهم للعلاقات الدولية، فإنهم يصفون ويعطون دلالات لتصرفات الدول حسب خصائص تستنتج من سلوك الدول في سياساتها الخارجية، وفي الأعمال التي تقوم بها الحكومات.

يشير مصطلح دور الدولة ضمناً إلى وصف معظم الصفات الراهنة التي تطبع النسق الدولي، فنسق الحرب الباردة تميز بأدوار معينة للدول التي يمكن تقسيمها إلى دول القيادة، الحلفاء، المحيطة، وعدم الانحياز. لكن هذا التصنيف لأدوار الدول أهمل أدوار عديدة تقوم بها دول صغيرة في أنساق فرعية من النسق الدولي العام وفي أقاليم عديدة في القارات الخمس.⁽¹⁾ فالتموضع في المجموعة تحكمه مجموعة من المتغيرات منها:

- الوقت، القدرات والإمكانات؛
- علاقة اللاعب وارتباطه بتنظيم الجماعة؛
- الخطاب والأطروحات.⁽²⁾

2. مفهوم الجيوسياسية:

عرفت مجلة الجيوبوليتيك الألمانية في سنة 1928 الجيوسياسية على اعتبارها علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية، موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية واسعة، لا سيما على الجغرافيا السياسية التي هي علم الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها...⁽³⁾، أما حسب الكسندر دوفاي فإن الجيوسياسية هي تلك التي: "تستهدف دراسة التفاعلات بين المساحة الجغرافية وحالات التعارض بين القوى الناشئة فيها".⁽⁴⁾

3. مفهوم الجيوستراتيجيا:

توسع دائرة اهتمامات الجغرافيا السياسية، وبرز الجيوسياسية، وعلاقتها بالسياسة الدولية في السلم والحرب، أفضى إلى بروز مصطلح الجيوستراتيجيا الذي يعين بدراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو للمنطقة

¹– Sebastian Harnisch, **role theory: operationalization of key concepts** In : Role theory in international relations, New York : Routledge, 2011, p-p 08-09.

²– حسين عدنان السيد ، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2، 1996)، ص 62.

³– الكسندر دوفاي، الجغرافيا السياسية (جيوپوليتيك)، تعريب: حسين حيدر، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2007، ص ص 5-6.

⁴– حسين عدنان السيد، مرجع سابق، ص 77.

الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في علاقات الصراع أو التعاون، أو بتعبير آخر دراسة موقع الدولة وصولاً لتحديد مركزها الاستراتيجي سواء في الحرب أو في السلم.⁽¹⁾

فالجزائر وبحكم مكانتها التاريخية وعمقها الاستراتيجي جنوباً نحو الساحل الإفريقي مكنها من لعب دور أو عدة أدوار بمهدف تحقيق أمنها من جهة والوصول إلى مصالحها من جهة أخرى. لكن بين هذا وذاك، تبقى الجزائر معروفة بتمسكها بمبادئها الراسخة في سياستها الخارجية إزاء كل القضايا التي تحيط بها أي بجملة من المبادئ المعيارية على غرار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذا الدعوة المستمرة إلى الحلول السلمية لمختلف الأزمات التي تشهدها منطقة الساحل. إلا أننا ومن خلال هذه الورقة البحثية سنسعى إلى تبيان أهم هذه الأدوار التي تلعبها الجزائر بما يتوافق ومبادئها من جهة وكذا طبيعة ومصادر هذه الأزمات والتهديدات الأمنية التي تطبع منطقة الساحل وهذا من خلال مجموع النقاط التالية:

أولاً: الدور التنموي والإنساني:

أ. النيباد: التركيبة الأمنية الإقليمية:

كمبادرة نابعة من إدراك القادة الأفارقة، تستند أساساً على فكرة العمل والتعاون المشترك. تأسست في قمة منظمة الوحدة الإفريقية (سابقاً)، المنعقدة في 23 أكتوبر 2001 في أبوجا بمبادرة تقدم بها خمسة دول إفريقية وهي: جنوب إفريقيا، الجزائر، مصر، نيجيريا والسنغال.⁽²⁾

تعتبر هذه المبادرة محاولة لانطلاقة تنمية جديدة للخروج من دائرة التخلف والتهميش، لاسيما وأن الدول الإفريقية عموماً والدول الساحلية خاصة، تتوفر على جميع الإمكانيات لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. إلا أن أوضاع القارة الإفريقية من عجز وتعثر للمشاريع التنموية زاد من تفاقموتضاعف عبء المديونية الخارجية، الحروب وعدم الاستقرار السياسي، إضافة إلى الأمراض، الأوبئة و تهمة القارة في ظل العولمة. من هنا برزت مبادرة لتنمية إفريقيا كمحاولة للخروج من الوضع القائم، استناداً إلى الشراكة مع أطراف خارجية من دول مانحة ومنظمات دولية، لتظهر إلى الوجود ما يعرف بمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD)، والتي طورت ملخص عمل يركز على الأمن الإنساني فعلى سبيل المثال في وثيقة التأسيس في أكتوبر 2001، نجد ما يلي:

¹ -Haut Conseil de la Coopération Internationale, **Les priorités de la coopération pour l'Afrique subsaharienne et le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD)**, France: 2002, p 05.

² - الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، أبوجا: أكتوبر 2001، ص. ص 23-24.

"تعلم القادة الأفريقيون من تجاربهم الخاصة أن السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة، هي شروط لازمة لتحقيق تنمية مستدامة، وهم يتعهدون بالعمل فرادى وجماعات على تعزيز هذه المبادئ في بلدانهم، ومناطقهم الفرعية وفي القارة".⁽¹⁾

تبين هذه الفقرة مدى إدراك القادة الأفارقة بضرورة توفر جملة من المتغيرات التي تتداخل فيما بينها، في صورة تؤسس من خلالها للأمن، الاستقرار والتنمية المستدامة، فمبادرة السلام والأمن تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي:

1. تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية والأمن؛
 2. بناء قدرة المؤسسات الإفريقية للإنذار المبكر، علاوة على دعم قدرة المؤسسات الإفريقية على منع النزاعات، إدارتها وتسويتها؛
 3. إضفاء الصفة المؤسسية على الالتزام بالقيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وذلك عن طريق القيادة.⁽²⁾
- وتستند مبادرة النيباد على النقاط الإستراتيجية التالية:

1. وضع الأسس والآليات لتحقيق تنمية مستدامة (تضمن السلم، الأمن والحكم الرشيد)، الأمر الذي يخدم تقوية الدول، وفي نفس الوقت تقوية التعاون الإقليمي، والاستغلال الأمثل للموارد والمؤهلات التي تمتاز بها الدول الإفريقية؛
2. تحديد الميادين الحيوية والهامة لإخراج إفريقيا من التهميش الذي تعاني منه؛
3. تعبئة الموارد من داخل وخارج القارة، وهذا لضمان نجاعة السياسات، البرامج والمشاريع المتبعة.⁽³⁾

ب. الدور الجزائري في حل الأزمات الإنسانية في المنطقة الساحلية (مشكلة اللاجئين):

بتوسع أبعاد الأمن فإن الدور الجزائري يتوسع هو أيضا إلى كل القضايا التي تمس بالإنسان، على اعتباره وحدة التحليل الأساسية، والتي ركز عليها تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصادر في 1994، والذي تحدث عن أبعاد الأمن الإنساني.

¹ - الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سابق، ص. 23-24.

² - The New Partnership for Africa's Development (NEPAD), **Initial Action Plan**, July 2002, p 08.

³ - الهام غازي، الجيش الوطني الشعبي 2013، سنة ثرية بالنشاطات مجلة الجيش، عدد 605، ديسمبر 2013، ص 23.

فالجزائر أصبحت تولي أهمية كبيرة لكل ما يمس بكرامة الإنسان وبأمنه من مأكل، غطاء وإيواء... وهذا ما يمكن إدراكه من خلال التوجه الجزائري إلى تدعيم دورها ومسعاها التضامني مع دول الجوار بتقديم المساعدات وتوفير العناية اللازمة للنازحين على أراضيها، وهذا عبر سعيها المستمر على تعزيز الخدمات الصحية بالشريط الحدودي بهدف توفير الرعاية الطبية اللازمة للنازحين، إلى جانب هذا أولت مصالح الصحة العسكرية عناية بالغة لسكان مناطق الجنوب تنفيذاً لتوجيهات قيادة الجيش، أين تم إرسال أطنان من المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء للدول المجاورة المتضررة، للمساهمة في التخفيف المعاناة التي يتكبدها السكان في تلك المناطق.⁽¹⁾

وفي ذات السياق قامت الجزائر بعد اختيار الدولة الليبية والمالية بعدد العمليات الإنسانية التي تدخل ضمن المسعى التضامني مع دول الجوار هذه، لاسيما في ظل الأوضاع الأمنية التي تشهدها المنطقة، ففي مارس 2012 فقط، بلغت المساعدات الإنسانية 160 طن من المواد الغذائية والطبية وكذا الأغذية، والتي تم توزيعها على كل من مالي، موريتانيا، بوركينا فاسو والنيجر.⁽²⁾

ومن جانب آخر، عملت الجزائر على تقديم ديون للدول نفسها لمساعدتها في قيامها بعملية التنمية، وحتى في أغلب الأحيان اللجوء إلى مسح ديون هذه الدول، وهو ما فعلته مرات عديدة مع دول الميدان أو مع دول الساحل عموماً.

ج. مقارنة الأمن والتنمية وتجسيد مفهوم الأمن الشامل وفق الإدراك الجزائري:

يرتبط الأمن والتنمية بشكل وثيق في بنية علائقية تشير إلى كون فشل التنمية يؤدي إلى هشاشة الوضع الإنساني من فقر، مجاعة، أمراض، وكذا بروز مظاهر أخرى من تشتت وضعف الإنتماء، الصراع الطائفي وكلها في الأخير عوامل تدفع إلى بروز العديد من التحديات والتهديدات التي تمس بأمن الدول.⁽³⁾

¹ - ن. بوبرخ وآخرون، الجزائر تواصل مسعاها التضامني مع دول الجوار، مجلة الجيش، عدد 584، مارس 2012، ص 20.

² - United Nations Development Programme, **Human Development Report 1994**, New York : Oxford University Press, 1995, p 23.

³ - Kristin Van Der Leest, « a guidance for integrating peacebuilding into development », the European Union : **Initiative for Peacebuilding (IFP)**, 2010, p 14.

من أجل هذا برزت الحاجة إلى ضرورة تعزيز العلاقة بين الأمن، السلام والتنمية، من حيث أنه يستحيل أن يكون نمو مستمر بدون سلام وأمن من جهة، ومن جهة أخرى من بدون استئصال الفقر وتحقيق التنمية لن يكون هناك سلام مستمر. وعليه تعترف أغلب الفواعل الدولية على ضرورة تسريع عمليات بناء السلام والتنمية⁽¹⁾ جنباً إلى جنب مع تنمية القدرات من أجل منع النزاعات.⁽²⁾

إلا أنه وعلى الرغم من التهديدات مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتي قد تبدوا الأكثر إلحاحاً في الوضع الراهن، إلا أن الفقر والافتقار إلى الحكم الرشيد، هي في واقع الأمر الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. ومن هذا المنطلق نجد أن الأمن الإنساني يقدم ببساطة نقاط تداخل واضحة لربط وتنسيق استراتيجيات الأمن والتنمية.⁽³⁾

الأمن والتنمية كمقاربة لتحقيق الاستقرار واستدامة السلام:

إن دمج الأمن والتنمية، واعتبارها مقاربة محورية، يمثل أحد الاستراتيجيات التي تلاؤم الوضع في الساحل، لاسيما وأن جميع الفواعل تدرك أنه لا أمن من دون تنمية، ولا تنمية بدون أمن، نظراً لأن كل متغير يخلق المناخ والظروف المناسبة ليتحقق الآخر، وعليه فغياب أي من الأمن أو التنمية سيمس بالآخر، فالتقاطع بين التنمية والأمن يشير إلى كون الأمن الوطني لا يكمن فقط في القوة العسكرية، بل وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الداخل، بتعبير آخر، فالأمن يتطلب حداً أدنى من الاستقرار، وإذا لم توجد تنمية أو يتوفر الحد الأدنى منها، فإنه من المستحيل تحقيق السلم والاستقرار، وهذا عبر:

1- أمن التنمية: يقصد به توفير مناخ ومحيط مستقر يؤدي إلى خلق بيئة ضامنة لأي إستراتيجية تنموية مع ضمان استمرارها واستدامتها.

¹ - الجمعية العامة للأمم المتحدة، أسباب الصراع في إفريقيا و تحقيق السلام الدائم و التنمية المستدامة فيها، الدورة 67، نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، جويلية 2012، ص. 07.

² - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، دمج الأمن الإنساني في سياسيات الأمن القومي في شمال غرب إفريقيا، المغرب: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة 23-24 نوفمبر، 2010، ص 11.

³ - Broederlijk DELEN, « security and development », Belgium: **International Cooperation for Development and Solidarity (CIDSE)**, 2006, p 04.

2- تنمية الأمن: يقصد بها عملية التطوير المستمرة للأجهزة الأمنية مؤسسيا، استراتيجيا وعملياتيا

للتفاعل بفعالية مع القضايا الأمنية المرتبطة بعملية التنمية.⁽¹⁾

من خلال ما سبق؛ تتضح أن المقاربة الجزائرية تستند على معطى أساسي يركز على فكرة أنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا من خلال توفير الأمن والاستقرار، وإعداد إستراتيجية شاملة لهذا الغرض، وهو ما ينطبق على منطقة الساحل التي يسودها عدم الاستقرار وتنامي العنف. فالعمل على تجاوز الوضع القائم لن يكون إلا بمقاربة شاملة تشمل كل دول الجوار، دون إغفال مساعدة الشركاء خارج الإقليم، لكن دون تدخل ميداني.⁽²⁾

ثانيا: الدور الأمني والسياسي:

يبرز الدور أو البعد الأمني للجزائر في حجم التهديدات والتحديات الأمنية التي تمس بالأمن الإقليمي للجزائر، والتي تنبع من طبيعة البيئة الجيوأمنية للساحل الإفريقي، فالإشارة إلى الدور الأمني يحيلنا إلى مفهوم الأمن من حيث التوسع والشمولية التي عرفها من خلال التحول من مقاربة الأمن العسكري إلى الإنساني إلى مقاربة الأمن الشامل، فالأسباب الهيكلية لحالة اللاأمن لا يمكن حصرها في بعد أو مصدر واحد وإنما في بعد كلاني وشمولي. ومن هنا فإن الدور الأمني للجزائر يمكن إدراكه من خلال النقاط التالية:

1. دور الجزائر في تعزيز الأمن ومواجهة التهديدات في منطقة الساحل:

أ - مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل:

من المؤكد أن مكافحة الإرهاب تمنح للجزائر فرص لتأكيد مكانتها الإقليمية والدولية، من منطلق أنها استطاعت أن تستثمر في ما كان يعتبر أزمة داخلية، حتم عليها أن تنتهج العزلة إلى الدولة التي تملك مفتاح حل التهديدات الإرهابية وهذا بعد أن أخذ طابع دولي، لم يعد يشكل هما أمنيا لدول منطقة الساحل الإفريقي وحدها، بل تعداه إلى تهديد مباشر لكيانات جميع الدول، فالتهديد الإرهابي الذي يتمركز في منطقة الساحل، عادة ما يتم حصره في القاعدة بالمغرب الإسلامي، وفي أقسامها وفروعها

¹ - مجلة الجيش، "أمن - تنمية"، مجلة الجيش، العدد 582، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2012، ص 04.

² - محمد كمال رزاق بارة، مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الصحراوي بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيوستراتيجية، ملتقى وطني: منطقة الساحل والصحراوي، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبالية، النادي الوطني للجيش، 15 أكتوبر 2012، ص 19.

المتعددة التي تربط نشاطها الجهادي بنشاط المتمردين المحليين وبالأشكال المتعددة للجريمة المنظمة التي تنتشر في المنطقة.⁽¹⁾

وعليه فإن الجزائر انتقلت من مواجهة الإرهاب على المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي ما أكسبها مكانة ريادية في مواجهة هذه الأشكال الجديدة من التهديدات اللاتماثلية، وهذا ما سنبينه من خلال ما يلي:

ب - آليات مكافحة الجزائر للإرهاب بمنطقة الساحل:

❖ إيجاد إطار قانوني يمنع ويجرم دفع الفدية:

عملت الجزائر على إقناع القوى الكبرى وتلك المنضوية في الحرب العالمية على الإرهاب على تجريم دفع الفدية، وهذا ما أقره مجلس الأمن بتاريخ 17-12-2009 في قرار حمل رقم 1904 جرم فيه دفع فدية للجماعات الإرهابية، مقابل الإفراج على الرهائن المختطفين، ويخص هذا القرار كل الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد ممن يلجئون إلى تمويل الإرهابيين بأي منطقة في العالم بفدية مالية يطلبها الخاطفون مقابل تحرير الرهائن.

❖ العمل على منع أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب:

نجحت الجزائر في إقناع دول الساحل بتبني موقفها الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة بذريعة محاربة الإرهاب، داعية دول المنطقة لأن تنتهج خطة مشتركة للدفاع عن نفسها، لأن الجزائر مقتنعة بأن أي تدخل أجنبي في المنطقة لن يكون إلا خدمة لمصالح واضحة من جهة وأن التدخل العسكري أو اللجوء إلى القوة الصلبة لن يكون الميكانيزم الأمثل لمحاربة ومكافحة هذه التهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية.⁽²⁾

❖ التعاون مع القوى الكبرى في مجال مكافحة الإرهاب:

يعتبر التعاون بين الجزائر والقوى الكبرى في مجال مكافحة الإرهاب متعدد الأبعاد ومتكاملا من الناحية الجغرافية والأمنية، وهذا ما يبرز من خلال الموافقة الجزائرية على المشاركة في الحرب الدولية ضد الإرهاب وكذا تبادل المعلومات الاستخباراتية، خاصة وأن الجزائر اكتسبت دراية واسعة بالشبكات الإرهابية في

¹ - دريس باخوية ، دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي، الملتقى الدولي: الدور الاقليمي للجزائر: المحدثات والأبعاد الأول ، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28-29 أفريل 2014، ص ص 9-14.

² - دريس باخوية، مرجع سابق ، ص ص 9-14.

منطقة الساحل والمغرب العربي، إضافة إلى استضافتها للمركز الإفريقي للدراسات والبحث في الإرهاب لوضع إستراتيجية إفريقية لمكافحة الإرهاب، دون إغفال كون الجزائر مشاركة في مبادرة حلف شمال الأطلسي للحوار المتوسطي التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة، إلى جانب مشاركتها في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء منذ انطلاقها في مارس 2004 إلى جانب دول عدة من شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.⁽¹⁾

بطبيعة الحال، تبقى كل هذه الآليات والميكانيزمات غير كافية والجزائر تدرك هذا، لأن الأمن من دون النظر في الأسباب الهيكلية المسببة لحالة عدم الاستقرار وأغلبها مرتبطة بغياب الأمن الإنساني من انتشار للفقر، الجهل والأمراض... كلها كانت من الأسباب التي سهلت عملية انخراط مواطني هذه الدول في الجماعات الإرهابية والإجرامية، من أجل هذا فالجزائر تنادي بضرورة دمج الأمن والتنمية من جهة، ومن جهة أخرى إدراك أن محاربة الإرهاب يجب أن يكون بتضافر جهود الجميع، فبطبيعة التهديدات اللاتماثلية هذه تجعل من مواجهتها بطريقة انفرادية أمر مستحيل.

مما سبق، فإن الدور الريادي للجزائر في مكافحة الإرهاب لم يأتي في إطار صفقات سياسية بين الدول الكبرى والجزائر، وإنما فرضه الواقع الإقليمي للجزائر من جهة، والخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الذي ما فتأت تحذر من مخاطره في المحافل الدولية⁽²⁾، كما أن هذا الدور لا يمكن اعتباره بحثا على الزعامة الإقليمية، وإنما وجوب الدفاع عن الاستقرار وتحقيق الأمن الوطني والإقليمي، ما يجعل من هذا الدور خيار إستراتيجي في مواجهة التحديات الأمنية وفق إدارة ومواجهة لا تتعارض مع ثوابت الجزائر في سياستها الخارجية.⁽³⁾

ج - مواجهة تحالف الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة :

زيادة تدهور الوضع الجيوامني في منطقة الساحل جاء نتيجة لبروز معطيات أمنية جديدة تمثلت في تحالف الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة بكل أشكالها، ما عقد من طريقة إدارة ومواجهة هذه

¹ - أحمد درديش وكويحل فاروق، مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل،، الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأول، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28-29 أفريل 2014، ص ص 4-8.

² - أحمد درديش وكويحل فاروق، مرجع سابق، ص ص 4-8.

³ - عبد الكريم بومحيدة، دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل،، الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأول، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28-29 أفريل 2014، ص ص 13-18.

التهديدات التي استغلت الوضع الجيوسياسي المصاحب للثورات العربية من انفلات أمني وانتشار الدول الفاشلة خاصة بعد انخيار ليبيا، لاسيما من موجة انتقال السلاح إلى أيدي هذه الجماعات نتيجة ميوعة الحدود ونفاذيتها. الأمر الذي يستلزم إدارة أمنية من نوع آخر أي وفق مقاربة ذكية وليس صلبة فقط.

د - دور الجزائر في مواجهة الهجرة السرية:

تحولت الجزائر بحكم موقعها الإستراتيجي من منطقة عبور إلى منطقة احتضان لعدد كبير من الأفارقة، لا سيما بعد الإجراءات التي طبقها الاتحاد الأوربي للحد من الهجرة غير الشرعية والتي عرفت بعسكرة الحدود، من هنا أصبح لزاما على الجزائر اتخاذ إجراءات لضمان أمنها والتي نذكر منها:

– إجراءات قانونية : وهذا بتجريم الهجرة السرية طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم : 31 أوت 2008.

– إجراءات تنظيمية : من خلال تكثيف الرقابة على الحدود من طرف رجال شرطة الحدود الذين يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير القانونيين.

– إجراءات أمنية : وهذا بعد الانفلات الأمني في الدول المجاورة وتخوفا من وجود انكشاف أمني على الحدود قامت الجزائر بتأمين حدودها خوفا ليس فقط من المهاجرين غير الشرعيين وإنما أيضا من انتقال الأسلحة والجماعات الإرهابية والإجرامية.⁽¹⁾ ومن خلال كل هذه الهواجس والتهديدات الأمنية، فإن الجزائر مدركة أن الحل يجب أن يكون جماعي وفي نفس الوقت متعدد الأبعاد أي دور كلاني، من هنا سنتحدث عن بروز مركب أمني إقليمي تقوده الجزائر وتشترك فيه مع دول الميدان.

1. الاعتماد الأمني المتبادل الخيار الإستراتيجي الجزائري:

أ. مركب الأمن الإقليمي والدور الجزائري:

رغم إغفال المقاربات الإقليمية أثناء الحرب الباردة ودورها في تفسير الأمن الدولي، إلا أن فترة ما بعد الحرب الباردة حملت اهتمام وتركيز أكبر لقضايا الأمن على المستوى الإقليمي، خصوصا وأن مدرسة كوبنهاجن، تعتبر أن المستوى النسقي لتحليل الأمن الدولي والذي يركز على بعض القوى الرئيسية، لا يكفي لفهم وتفسير المسائل الأمنية الراهنة والمهمة بالنسبة للدول، فالفرضية الرئيسية لمركب الأمن الإقليمي

¹ - Siham DJEBBI, « les complexes conflictuels régionaux », France: IRSEM, N°5, mai 2010, p 02.

تستند على فكرة أن الأمن يندرج ضمن مناطق ذات بناءات جغرافية واجتماعية، وأن قضايا الأمن تزداد ارتباطا كلما ازداد البعد اتساعا.⁽¹⁾

مقاربة الإعتماد المتبادل لتعرف على أنها : "مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعا لأمن الدول بمعزل عن أمون الدول الأخرى.

يشتمل مركب الأمن على الإعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة مستوى عالي من التهديد/الخوف، الذي يشعر به بشكل متبادل دولتين أو أكثر، وعليه فإن هذا المقترح يمكن أن يكون إطارا مناسباً لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من العالم.⁽²⁾

ب. التعاون الإقليمي والإدارة الجماعية للتهديدات:

تدرك الجزائر أن مواجهة التهديدات الأمنية التي تطبع الفضاء الساحلي لا يمكن أن يتم إلا عبر تحرك جماعي، وهو المبدأ الذي عملت على تجسيده من خلال مبادرات أمنية عديدة، من جانب آخر فإن الجزائر كانت دوما وراء عمليات الوساطة المفضية إلى فض النزاعات ما بين دول المنطقة، فلمواجهة التهديد الإرهابي مثلا: قامت الجزائر بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة (المالي، موريتانيا، النيجر وحتى نيجيريا)، في إستراتيجية إقليمية منسقة لاحتواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، وكان الهدف من ذلك هو قطع الإمداد والدعم عن الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى سعت الجزائر بدرجة نجاح نسبية لانتزاع التزام من دول منطقة الساحل على تسوية مشاكل المنطقة دون تدخل أجنبي عدا في مجالات قطاعية محددة، وهو الأمر الذي يتقاطع ومبادئ الجزائر التي تسعى إلى الحفاظ عليها، وهذا بما يتطابق والواقع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي.⁽³⁾

ت. نمط الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الميدان:

لفهم ودراسة الأمن الإقليمي لدول الميدان، التي من خلالها تسعى إلى العمل المشترك على بناء أرضية وصيغة مشتركة تقوم على حسن الجوار والتعاون، فنمط الإعتماد الأمني المتبادل يدفع بهذه الدول

¹ - Barry BUZAN, Ole Weaver, **regions and power : the structure of international relations**, UK : Cambridge University Press, 2003, p45.

² - دريس باخوية ، مرجع سابق، ص ص 9-14.

³ - رضوان جريبي، "لأجل تمتين التعاون الإقليمي"، مجلة الجيش، العدد 574، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2011، ص 17.

إلى أن تعمل على زيادة الترابط فيما بينها، خصوصا بين الفواعل التي تتواجد داخل نفس الإقليم، أكثر من تلك التي تتواجد في أقاليم متباعدة جغرافيا.

ومن بين أبرز ما يترجم فكرة الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الميدان نذكر النقاط التالية:

- تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل، وانتشار عديد أشكال التهديدات ذات الطبيعة اللاتماثلية والتي لا تعترف بالحدود الوطنية، لتجعلنا أمام نفاذية وميوعة عالية، إلى جانب الإقرار بعدم قدرة كثير من الدول على تأمين أقاليمها لتصبح مصدرة للاستقرار؛
- اشتراكها في إدراكها لحجم التهديدات المحيط بها والمنتشرة في الفضاء الساحلي عموما؛
- وجود عدة أنماط وأطر تجمع الدول هذه في سعيها لاحتواء التهديدات؛
- وجود إرادة على توطيد ديناميكية التعاون المستدام مع الرغبة في وضع آليات وميكانيزمات تعاون، لتحقيق وإقرار الأمن الإقليمي بين دول الميدان.
- التشاور حول مواضيع تهم الأمن والاستقرار وتنمية المنطقة، ومواجهة التحديات العديدة.

ومن بين الآليات التي تم إنشاؤها نذكر:

- هيئة العمليات المشتركة ووحدة للتنسيق، الاتصال والربط؛
- إنشاء لجنة سياسية تضاف إلى هيئة الأركان المشتركة، ووحدة التنسيق وخطة تنمية اندماجية تستفيد منها الدول الأعضاء؛
- تدعيم آليات التعاون في المجال القانوني والتشريعي؛
- وجود اجتماعات بين ممثلي البلدان الأعضاء بالشركاء الأمريكيين والأوروبيين، حيث الحديث عادة ما يدور حول بذل جهد أكبر للدفع بآليات العمل، التي تم تحديدها في إطار الإستراتيجية المشتركة في مجال الأمن.

ويمكن إدراك نمط الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الميدان فيما يلي :

تأسيس مجلس رؤساء أركان دول الساحل في الاجتماع المنعقد في تمراست شهر أوت 2009: المجلس الذي يضم كل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، تبعه اجتماع رؤساء أركان الدول المعنية في 26 سبتمبر 2010، والذي يهدف إلى:

1. تقييم الوضعية الأمنية في منطقة الساحل؛

2. تبادل وتحليل المعلومات بهدف إعداد حصيلة وافية للنشاطات والأعمال المنجزة للشروع في تجسيد إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛ حيث شهد هذا المجلس تطورات كبيرة تمثلت في عديد الانجازات المحققة، كوضع وتبني النصوص القانونية، وكذا التنصيب الرسمي للجنة الأركان العملية المشتركة خلال اجتماع تمارست في 21 افريل 2010.

كل هذا كان ثمرة للرؤية المشتركة لرؤساء أركان أعضاء اللجنة والتي تتخلص مهامها في:

1. ضمان تنسيق وإدارة عمليات مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في المنطقة؛
 2. وضع اتصال مؤمن لتبادل المعلومات الأمنية في الوقت اللازم.
- ففي اجتماع لمجلس رؤساء أركان دول الساحل، والذي تم فيه تقديم جملة من التوصيات التي تمحورت بالأساس حول:

1. الدعوة الملحة إلى ضرورة مواصلة التنسيق الأمني وتكثيف التبادل الاستعلامي في إطار العمل المشترك لدول المنطقة؛
 2. التأكيد على وضع أساس الاستقرار الدائم من خلال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛
 3. وضع الأطر القانونية الضرورية الكفيلة بتنفيذ التعاون العسكري.⁽¹⁾
- ففي هذا الإطار دعت الجزائر إلى التأكيد على الالتزام بالتعامل الجماعي مع التهديدات الأمنية، بالإضافة إلى التأكيد على أن المشكلة الأمنية يمكن التصدي لها دون حاجة لتدخل أي بلد أجنبي يفتقر للانتماء الجغرافي المباشر، حفاظا على مسار متكامل ومندمج، يركز على مقارنة محلية تأخذ بالاعتبار كل المعطيات والتطلعات المستقبلية لبلدان وشعوب المنطقة.⁽²⁾

2. الاتحاد الإفريقي والهندسة للسلم والأمن في القارة الإفريقية:

ميلاد الاتحاد الإفريقي في 2002 خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية، أخذ بعين الاعتبار ضرورة تغيير في طريقة التعاطي مع المسائل الأمنية التي تشهدها القارة، وهذا عبر إدراج مؤسسات وهيكل جديدة تعنى بتحقيق وتجسيد فكرة الأمن الجماعي.⁽³⁾ ففي هذا الطار تبرز الهندسة الإفريقية للسلم والأمن التي تستند

¹ - محمد جعفر ، مرجع سابق، ص 57.

² - Brice Bado Arsene, « l'union africaine et la sécurité collective », Canada: **Programme Paix et Sécurité Internationales**, bulletin N° 58 septembre-octobre 2012, p 01.

³ - Laurent Bossard, « le complexesécurité et développementdéfis régionaux », Paris: **Enjeux Ouest-Africains**, N° 6, septembre 2012, p 08.

على مقارنة شاملة وواسعة للأمن، يأخذ في الحسبان التهديدات التي تمس بالوجود، التنمية والاستدامة على كل المستويات: السياسية، العسكرية المجتمعية والاقتصادية، وهذا سواء على المستوى الوطني، الإقليمي أو القاري، حيث أن فيه إدراك بوجود جهود دائمة لإيجاد ميكانيزمات وآليات مشتركة تسمح بمواجهة التحديات التي تشهدها منطقة الساحل والمرتبطة أساسا بالأمن، التنمية، الحكم الراشد والقضايا الإنسانية.

وتتشكل هندسة السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي أساسا من:

- مجلس السلم والأمن الإفريقي؛
- مجلس العقلاء؛
- نظام إقليمي للإنذار المبكر؛
- لجنة قيادة الأركان؛
- قوات افريقية على أهبة الاستعداد.⁽¹⁾

وتجدر الإشارة إلى الدور البارز الذي تلعبه الجزائر في إيجاد بعض المنظمات الإقليمية على غرار:

- مجلس السلم والأمن الإفريقي؛
- الأفربول والشرطة الإفريقية؛
- مشروع لإنشاء قوات التدخل السريع.

ثالثا: الدور الدبلوماسي، القيمي والحضاري:

تشهد الجزائر في سياستها الخارجية حركة دبلوماسية كثيفة اتجاه الفضاء الساحلي، لاسيما في ظل تحوله إلى ساحل للأزمات، فالتحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تحكمه مجموعة من المؤشرات والضوابط، المبنية على طبيعة التفاعلات والديناميكيات المميزة للفضاء الجيوسياسي الساحلي، خاصة وأن الجزائر تدرك أنها تدير عملية بالغة التعقيد، مخرجاتها ضرورة تبني مقارنة شاملة مركبة ومتعددة الأبعاد لاحتواء التهديدات. لكن عدم اتضاح العوامل الهيكلية المسببة للأمن في الساحل، وكذا صعوبة حصر الفواعل الإقليمية والأجنبية التي تسعى إلى إدارة قضايا هذا الفضاء، إضافة إلى تقاطع مصالح واستراتيجيات هذه

¹ - خديجة بوريث، الدبلوماسية الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42، شتاء-ربيع 2014، ص 34.

القوى تدفع بالجزائر إلى ضرورة تبني دبلوماسية صامتة، بمعنى أنها: "اتخذت منها انكفائها على الذات قوامه الأمانة".⁽¹⁾

1. الدبلوماسية الأمنية:

لا يمكن استثناء الجزائر كدولة محورية ضمن الحركات والديناميكيات التي تشهدها البيئة الأمنية الساحلية بكل تعقيداتها وتشابكها، فالجزائر وفي إطار الدبلوماسية الأمنية تعمل على إدارة العضلات الأمنية التي تطبع الفضاء الساحلي وفق دبلوماسية تبرز من خلالها هويتها وإدراكها وطرق إدارتها للوضع الأمني الإقليمي، وهذا ما يشير إلى دور العقيدة الأمنية الجزائرية المكرسة دستوريا، التي تعمل فيها على نشرها والدفاع عليها، على اعتبار أنها ثوابت لا يمكن التنازل عليها، ولعل أبرزها عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول، وهو ما تنص عليه المادة 29 من دستور 2016: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهودها لتسوية الخلافات بالوسائل السلمية".⁽²⁾ وأن دور ووظيفة الجيش الوطني مكفولة ومحددة دستوريا قوامها الحفاظ على وحدة الإقليم وكذا حمايته من أي تهديد أو اعتداء خارجي، وهو ما تشير إليه المادة 28 من دستور 2016: "تنظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية".⁽³⁾

مما سبق، يتبين لنا أن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في تعاملها مع التحديات والتهديدات الأمنية بكل أشكالها ولعل أبرز مثال هو الأزميتين: المالية والليبية ترتكز على هذه المبادئ والثوابت الدستورية التي تركز لعقيدتها الأمنية. وعلى هذا الأساس تعرف العقيدة الأمنية على أنها الأداة التي تقوم من خلالها الدول بإدراك التهديدات، المخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فإنها تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها كما تحدد من خلالها كذلك أفضل السبل لتحقيقه.⁽⁴⁾

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، القانون رقم 16-01، مؤرخ في 06 مارس 2016، الفصل الثالث: الدولة، المادة 29، ص 05.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2016، مرجع سابق، ص 05.

³ - خديجة بوريب، مرجع سابق، ص 34.

⁴ - درديش أحمد وكويجل فاروق، مرجع سابق، ص 4-8.

بطبيعة الحال فإن الدور الدبلوماسي الأمني لا يمكن أن ينجح إذا لم يتحقق الأمن الداخلي، لهذا نجد أن الجزائر في لعبها للدور الإقليمي وضعت سياسة داخلية للحفاظ على أمنها واستقرارها من تداعيات الوضع الأمني المعقد في المنطقة ككل.⁽¹⁾

2. الوساطة الجزائرية:

بعد دخول مالي في أزمة داخلية إثر "انقلاب" 2012، وما تبع ذلك من انفلات أمني مصاحب لغياب تام للدولة على إقليمها خاصة الشمالي منه، وجدت الجزائر نفسها أمام معضلة أمنية حقيقية، تمثلت في كيفية التوفيق بين مبادئها وحجم التحولات التي يشهدها جوارها الإقليمي، أو النسق الإقليمي الذي تتفاعل فيه أي حجم تعقيدات البيئة الأمنية المحيطة بها، خاصة وأن جنوبها وعمقها الصحراوي أصبح منكشف استراتيجيا أمام جملة من التهديدات. رغم هذا بقيت الجزائر تلعب دور الدولة الوسيطة والمبادرة إلى حل الأزمات والسعي المستمر إلى إيجاد وحدة وطنية والتأسيس لدولة مؤسسات أساسها المشاركة والاندماج، وهذا عبر كل الأزمات الداخلية التي شهدتها مالي.⁽²⁾

أ. دوافع الموقف الجزائري تجاه الأزمة المالية: بين احتواء التهديدات الأمنية وصناعة دور

إقليمى جديد:

انطلاقاً من مبدأ حسن الجوار وكذا حل الأزمات الداخلية للدول بالطرق السلمية والسياسية، لعبت الجزائر دور الدولة الوسيطة لحل المشكل المالي الذي يعود إلى فترة استقلالها، حيث أقنعت الفرقاء الماليين في عديد المناسبات بالجلوس على طاولة المفاوضات، وصولاً إلى 2006 أين تم التوقيع على اتفاق الجزائر الذي حمل اسم: "تحالف 23 ماي من أجل التغيير". وهذا ما يوحى إلى كون الدبلوماسية الجزائرية: "دبلوماسية طويلة النفس".⁽³⁾

- اتفاق تمراست 2006:

يعتبر هذا الإتفاق الإطار المؤسس لمقاربة الأمن والتنمية التي تبنتها الجزائر لتجاوز الوضع الأمني الذي يطبع منطقة الساحل الإفريقي وهذا قبل خمسة سنوات من ميلاد إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي الصادرة في 2011. ما يوحى إلى إدراك الجزائر العميق لحقيقة الوضع

¹-Crisis Group, **Mali : éviter l'escalade**, Rapport Afrique de Crisis Group N°189, 18 juillet 2012, p 02.

²- (- ، -)، النزاعات في القارة الإفريقية لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، مجلة الجيش، عدد 579، أبريل 2013، ص. ص 22-25.

³ -Bossard Laurent, **Op-Cit**, p 11.

الراهن في الساحل الإفريقي، وكذا امتلاك الرؤية لكيفية تجاوز هذه الحالة والمتمثلة في ضرورة تحقيق كل من الأمن والتنمية، ومنه تفادي أي مقارنة صلبة أو تدخل عسكري في المنطقة تبعاته ستكون زيادة تأزم الوضع وليس احتواء التهديدات الأمنية.

هذا الاتفاق الذي عرف باسم : "برنامج خاص بالسلم، الأمن والتنمية لمنطقة شمال مالي- « Programme spécial pour la paix, la sécurité et le développement des régions du Nord Mali (PSPSDN) » ركز أساسا على إنشاء عديد القواعد العسكرية والمراكز الإدارية، إلى جانب منشآت ذات طابع اقتصادي اجتماعي من مدارس، مستشفيات وهذا لفائدة سكان شمال مالي، الأمر الذي يمكن أن ينظر إليه على أساس أنها مجموعة ميكانيزمات يمكن من خلالها القضاء على حالة اللامن، الفقر، البطالة وبالتالي سد المجال أمام تجنيد شباب المنطقة ضمن الجماعات الإرهابية، وشبكات الإجرام المنظم، هذا من جهة ومن جهة أخرى ضمان أمن مجتمعي يضمن انصهار باقي الأقليات والجماعات في إطار كيان الدولة الوطنية، وتحويل الولاءات إلى السلطات المركزية الأمر الذي يؤسس لاستقرار سياسي يولد المناخ المناسب والأمثل للإطلاق في تجسيد أي إستراتيجية تنموية.⁽¹⁾

كما ركز الاتفاق أيضا على النقاط التالية:

- إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة؛
- التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛
- التكفل بالاهتمامات الأمنية الحالية.⁽²⁾

من خلال ما سبق نستقرئ أن الجزائر تستند إلى ما يعرف بـ "الدبلوماسية الوقائية" لإدارة الأزمات التي تعترى دول المنطقة، ولعل اتفاق تمناست أفضل إطار محدد لهذه الإستراتيجية، لا سيما وأن الجزائر دافعت ولا تزال على كون الحل السياسي والتفاوضي يظل المقاربة السليمة لحل المشاكل الدولية والإقليمية، رغم تسارع الأحداث والتحويلات الجيومنية التي تعرفها منطقة الساحل.⁽³⁾

¹ - أمين بويبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، رسالة مكملة لمطلوبات الحصول على شهادة الماجستير، القاهرة: جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم البحوث و الدراسات السياسية، 2009، ص. 185 – 89.

² - (-)، الدبلوماسية الوقائية من أجل تحقيق السلم، مجلة الجيش، عدد 595، فيفري 2013، ص 36.

³ - مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الرابعة والعشرون، أديس أبابا، إثيوبيا، 30-31 يناير 2015، مقرر بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطة ووضع السلم والأمن في أفريقيا.

وفي السياق ذاته، يبرز الدور السياسي للجزائر من خلال العمل على مساعدة الدول الفاشلة في تسيير المرحلة الانتقالية والتأكيد على ضرورة بناء دول مؤسسات في الساحل أينأقر الاتحاد الإفريقي في دورته العادية الرابعة والعشرون، أديس أبابا، إثيوبيا، 30-31 يناير 2015، عن امتنانه ومساندته للدور الجزائري في حل الأزمة المالية، وهذا ما أشار إليه نص القرار: "وينتظر باهتمام استئناف المحادثات بين الأطراف المالية، في فبراير 2015، في إطار عملية الجزائر يؤكد مجددا الدعم الكامل للاتحاد الإفريقي للوساطة التي تقوم بها الجزائر، كقائد، بمشاركة بلدان المنطقة، والاتحاد الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي".⁽¹⁾

تشير هذه التوصيات إلى دور التعاون الإقليمي في سبيل مواجهة هذه التحديات، الأمر الذي يحيلنا إلى فكرة الاعتماد الأمني المتبادل، ولكن أكثر من ذلك هو حث الجزائر على التحرك لاحتواء الوضع وما هذا إلا اعتراف بكونها الدولة القائد التي تحمل مفاتيح حل الأزمة المالية وبالتالي حل الأزمات واحتواء التهديدات التي تعترى منطقة الساحل.⁽²⁾

ب. الجزائر وانحياز دولة ليبيا: المخاطر والتهديدات على الأمن الوطني والإقليمي:

تشير كل الدراسات إلى أن فترة ما بعد القذافي هي مرحلة أزمة وانتشار للتهديدات الإقليمية، وهذا ما يمكن تبيانها من خلال مجمل التقارير التي تشير إلى أن الحالة الليبية تضع كل الدول المجاورة لها في مواجهة موجة من التهديدات المفضية إلى اللاأمن واللااستقرار الإقليمي.⁽³⁾ فالوضع في مالي يبين لنا: "كيف يمكن أن يشتعل الصراع في مكان عن طريق انتشار المقاتلين والأسلحة في مكان آخر وتحديد الصراع داخل الدولة في ليبيا وتداعياته على الأزمة في مالي، فعندما بدأ نظام القذافي بالسقوط في عام 2011، عاد عدد كبير من مقاتلي الطوارق الماليين الذين شاركوا في الحرب الأهلية في ليبيا إلى شمال مالي، وقد حملوا معهم أسلحة أخذوها من المخازن الليبية، الذين تمركزوا قرب الحدود الجزائرية، وبعد بضعة أشهر ساهم هذا التدفق للمقاتلين والأسلحة إلى عودة مطالب الطوارق المتواجدين في شمال مالي لمطالبهم ضد

¹-Crisis Group, **Mali : éviter l'escalade**, Rapport Afrique de Crisis Group N°189, 18 juillet 2012.

²-Laurence Aïda Ammour, l'après-gaddhafi au sahara-sahel, **notes internationales**, CIDOB 44, 2012, p 01.

³- نيل ملفين، الصراع المسلح، عن: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية الكتاب السنوي 2013، ص 21-22.

الحكومة المركزية في باماكو، الأمور التي تطورت فيما بعد لتصل إلى الإطاحة بالرئيس المالي ودخولها في أزمة داخلية.⁽¹⁾

فمن بين آثار انهيار نظام الحكم في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري نذكر ما يلي:

- تنامي المد الإرهابي المتمثل في انتشار الجماعات الإرهابية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها، والتي تستغل انهيار الدولة ولانتشار الكثيف للسلاح؛
- استمرار النزاع بين الجماعات المسلحة في مختلف المناطق، والتي تمس بالمواطنين المؤسسات والبنى التحتية؛
- تبعات النزاعات الإنسانية المولدة لحركة نزوح داخلي أو لجوء إلى الدول المجاورة بما فيها الجزائر، ناهيك عن تردّي الأوضاع المعيشية، بالتالي غياب للأمن الإنساني بكل أبعاده؛
- ازدياد حجم المهجرات غير الشرعية إلى أوروبا، المفضية إلى حدوث مآسي إنسانية في المتوسط.⁽²⁾

ومن هذا المنطلق يبرز الدور الجزائري في إدارة واحتواء التهديدات المتعلقة بالرواق الاستراتيجي الليبي: أين عملت الجزائر مع العديد من الشركاء الدوليين على إدارة الأزمة الليبية، وهذا عبر ما يعرف مثلاً: بالمجموعة الدولية للاتصال من أجل ليبيا (GIC-L : Le Groupe International de Contact pour la Libye)، الذي اجتمع في 1 أفريل 2015 في إطار الجولة الثالثة من المحادثات الدولية حول الوضع في ليبيا، الجولة التي ترأسها الجزائري: "اسماعيل شرقي"، مفوض مجلس السلم والأمن الإفريقي مع وزير الشؤون الخارجية النيجري، أين عملت هذه المجموعة على:

1. النظر في الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي، القاري والأممي في سبيل وضع حد للعنف في ليبيا من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل الحوار السياسي الذي يجمع الفرقاء الليبيين من أجل الوصول إلى مصالحة وطنية وإنهاء النزاع الحالي؛
2. النظر في الوسائل والميكانيزمات التي من شأنها تدعيم التعاون بين مختلف الفواعل المعنية والتي لها دور في حل الأزمة الليبية بما فيهم الجزائر.⁽³⁾

¹ - Union Africaine, **troisième réunion du groupe international de contact pour la libye (GIC-L)**, conclusions, Niamey, Niger, 1er avril 2015, p 01.

² - Union Africaine, **Op-Cit**, p 01.

³ - (- ، -)، التدخل المصري العسكري في ليبيا: الشروط والأبعاد، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص ص، 03-05.

سياسيا، طفت إلى السطح بوادر تنافس إقليمي على قيادة المنطقة سواء مع المغرب في القضية المالية وحتى الليبية، إلا أن تنازع الجزائر والقاهرة على النفوذ في ليبيا هو الذي طغى، خاصة بعد مقتل الرعايا المصريين في "سيرت" على يد الجماعات الإرهابية، الأمر الذي دفع بمصر إلى الدعوة لتدخل عسكري لكنها تدرك أن التدخل العسكري المباشر: "بدون موافقة جزائرية، سيولد ردود فعل في الجزائر.... لأن القاهرة تدرك، على الأرجح، أن الجزائر لن تؤيد تدخلا عسكريا عربيا".⁽¹⁾

هذا إن دل فانه يدل على أن للجزائر دور ومكانة محورية في حل جميع القضايا الأمنية التي تطعن منطقة الساحل الإفريقي وإن أي دولة إقليمية سواء المغرب أو مصر تدرك جيدا أنها لن تبادر بأي دور من دون إشراك الجزائر وكذا الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والثوابت التي تنادي بها الجزائر.

3. الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية:

دراسة حالة الطريقة التيجانية ودورها في تدعيم السياسة الجزائرية الإفريقية: إن النفوذ الديني والروحي للجزائر بدول إفريقيا والمتجذر عبر التاريخ، جعل الدبلوماسية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة تسعى إلى الاعتماد عليه باعتباره محدد من المحددات التي تربط الجزائر بمحيطها الإفريقي.⁽²⁾

فالجزائر استعملت عامل الدين لاستمالة الدول الإفريقية وكسب تأييدها في حرب 1967، بين العرب وإسرائيل، خاصة وأنها استطاعت أن تصنع لنفسها هوية عربية وإفريقية تمارس بها نفوذ وتأثير على الدول العربية والإفريقية خاصة في القضايا التي تتعلق بالأمن، السيادة والاستقرار.⁽³⁾

فالدبلوماسية الروحية تهدف من خلالها الجزائر إلى تدعيم وتقوية الروابط الدينية والروحية، وكذلك روابط الود والصداقة والثقة بين الشعوب، لاسيما مع دول غرب إفريقيا التي تربطها بالجزائر روابط روحية قديمة ومما يدل على اهتمام أو توظيف الجزائر لهذا النفوذ هو ما عبر عنه المؤتمر الدولي المنعقد في مدينة "الأغواط" والذي جمع شيوخ الطريقة التيجانية في العالم.

فالدور الدبلوماسي الذي تقوم به الطرق الصوفية وخاصة الزاوية التيجانية في العلاقات بين دول الساحل، غرب إفريقيا وشمال إفريقيا يشير إلى مكانتها في التأثير، وحتى توجيه هذه العلاقات الإقليمية.

¹ - رفيق بوبشيش، دور الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية، ورقة مقدمة في المنتدى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر - الأبعاد والتحديات، تبسة أفريل 2014.

² - Abdul Aziz Jalloh, **Les politiques des Etats d'Afrique noire vis-à-vis du monde arabe : aperçu général**, in: Les relations historiques et socioculturelles entre l'Afrique et le monde arabe de 1935 à nos jours, Paris:Unesco, 1984, p 113.

³ - رفيق بوبشيش، مرجع سابق.

لذلك تحاول الجزائر في بعض الأحيان إحياء الطقوس التيجانية (سيدي أحمد التيجاني من أصول جزائرية)، حيث قامت بعقد مؤتمر دولي ما بين 23 و25 نوفمبر من سنة 2006. جمعت فيه الإخوان التيجانيين من كل أنحاء العالم باستثناء التيجانيين المغاربة، نظرا لاشتداد التنافس بين الجزائر والمغرب عليها باعتبار أن كل طرف يعتبر نفسه أولى بها، فالأولى تنسبها إليها باعتبار أن مؤسسها جزائري المولد، أما المغرب تنسبها إليها باعتبار أن مؤسسها دفن في مدينة فاس المغربية.⁽¹⁾

عليه فإن المجال الديني والروحي لم يسلم من المنافسة بين المغرب والجزائر، هذه الأخيرة التي أدركت مؤخرا مدى فعالية الطريقة التيجانية وسعت إلى بسط نفوذها عليها، بمحاولة منها استقطاب أتباع هذه الطريقة المنتشرين في مختلف أنحاء العالم والذي يبلغ عددهم حوالي 350 مليون مريد هذا من حيث الكم، أما من حيث الكيف فيتجلى في قدرة هذه الطريقة على لعب أدوار دبلوماسية في قضية الوحدة الترابية، بالإضافة إلى قدرتها على تربية الأجيال على المحبة والسلام والوئام، ونبذها لكل أشكال العنف و"الإرهاب" و"التطرف". محققة بذلك وحدة روحية وهوية ثقافية تجمع شعوب إفريقيا وقبائلها وأجناسها، وحدة تجمع بين المادة والروح، العلم والعمل، الدين والدنيا. أي أنها تدعو إلى إحلال السلم والتسامح والإعتدال والوسطية وتنبذ كل أشكال "التطرف" و"الإرهاب".⁽²⁾

رابعا: الدور الهوياتي للجزائر في الساحل:

التوارق والامتداد الإثنوجغرافي للجزائر في الساحل:

على اعتبار أن الساحل الإفريقي بمثابة المنطقة التي تتقاطع فيها مجموعة من الثقافات واللغات والمجموعات العرقية، التي يمكن أن تتضارب مصالحها في حالة فشل مسار بناء الدولة الوطنية في التعبير عن طموحاتها وأهدافها، وهذا هو حال الطوارق الذين ينتشرون في خمسة دول إفريقية هي الجزائر، ليبيا، مالي النيجر وبوركينا فاسو. فعدم استقرارها في مكان واحد جعل من إمكانية إجراء إحصاء لعددهم يبقى غير ممكن، حيث زاولت هذه القبائل منذ القدم مقايضة المنتجات الصحراوية بالمنتجات الزراعية مع جماعات عرقية أخرى على ضفاف نهر النيجر والسنغال، الأمر الذي يجعل النشاط الاقتصادي لهذه الأقليات يمتد إلى مساحة جغرافية واسعة تتجاوز الحدود السياسية التي تولدت عن مسارات استقلال

¹ - رفيق بوشيش، مرجع سابق الذكر.

² - حسين بوقارة، المسألة الإثنية في منطقة الساحل: الخلفيات والأبعاد، ملتقى وطني: منطقة الساحل والصحراوي، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، النادي الوطني للجيش، 15 أكتوبر 2012، ص 60 - 61.

الوحدات السياسية التي تنتمي إلى أقاليمها، الأمر الذي يعني في حقيقة الأمر أن هذه الحدود تمثل واحد من الإجراءات التي تعيق حياة القبائل الترقية⁽¹⁾.

لكن حاليا ونظرا للواقع الأمني المميز للإقليم الذي يتواجد فيه الطوارق، أي الساحل الإفريقي. فإننا لا نستبعد محاولة الاستغلال والتوظيف الخارجي للقضية التارقية سواء من فواعل داخل أو خارج الإقليم بما يهدد الكيانات الداخلية للدول، وبالتالي تشكل بؤر لاستقرار جديدة وهو الأمر الذي حصل في مالي على مر الأزمان الداخلية بين الحكومة المركزية وطوارق شمال مالي.

وعليه فإن الإمتداد الإثنوجغرافي للجزائر إلى الساحل والصحراء، يدفع بصانعي القرار إلى ضرورة إدماج البعد الهوياتي في الأمن الوطني والإقليمي للجزائر، فالطوارق يمثلون احد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين في الصحراء الجزائرية يشير إلى أن ما يمس بالطوارق المتواجدين في الدول الساحلية الأخرى سيؤثر على من هم في الجزائر، خاصة إذا علمنا أن فيه علاقات تربط بينهم من تجارة وتناسب، فان الاستقرار سيمس بكل دول المنطقة، وهذا من طبيعة نمط الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الميدان والاشتراك في الحدود التي اكتسبت صفة الميوعة أي أنها حدود سهلة الاختراق.

من هنا فان الدور الجزائري يستدعي ضرورة إدارة كل القضايا المتعلقة بالطوارق في الساحل والصحراء، خاصة وان مشكل الحدود يبقى مطروح ويهدد المنطقة بكاملها. في هذا الصدد، فان التحرك الدبلوماسي الجزائري كان منذ التسعينيات من خلال التأكيد على ثوابت واضحة تحدد التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية من بينها:

- قمة جانت في 1990 التي جمعت الجزائر، ليبيا، النيجر ومالي، ركزت على عدم استعمال القوة لحل المشكل التارقي، إضافة إلى العمل على ضرورة تنمية المناطق الحدودية للمنطقة، ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان.

- لقاء آخر في سنة 1991 جاء لتكثيف جهود الجزائر لتدعيم الأمن والسلم في المنطقة.

- منذ هذه الفترة قامت الدبلوماسية الجزائرية بإعادة تفعيل الندوة الساحلية الصحراوية تحت إطار الأمن والتنمية، أين انعقدت في 1993 ندوة جمعت الدول المعنية، توصلت فيه الجزائر إلى إقناع الدول الأخرى

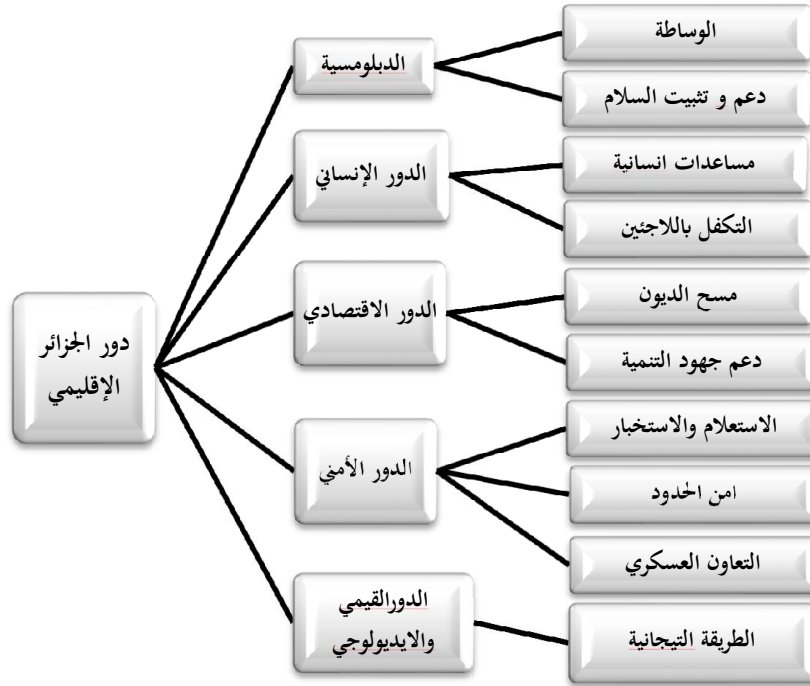
¹ - ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2010، ص 63.

بالتركيز على عملية التنسيق في مجال الأمن والتعاون الاقتصادي، لتعزيز النسيج الاجتماعي والقدرات الخاصة لكل دولة من أجل مواجهة جماعية للتهديدات والمشاركة.⁽¹⁾

الخاتمة:

من خلال ما سبق تقديمه، يمكن تلخيص مجمل الأدوار التي تقوم الجزائر في مواجهة الوضع الأمني القائم في منطقة الساحل في إطار ادراكاتها، مصالحها، ثوابتها وإمكاناتها، من خلال المخطط التالي:

شكل رقم (01) يبين الأدوار التي تلعبها الجزائر إقليميا



المصدر: من تصميم الباحث

- الدور الإقليمي للجزائر شامل وكلائي، ينبع من طبيعة إدراك طبيعة القضايا المميز للفضاء الساحلي من تعدد التهديدات الأمنية، وكذا من تعقد البيئة الجيومكانية المميزة لهذه المنطقة، من هنا فإن الدور الإقليمي الجزائري في مواجهة التحديات الأمنية الراهنة والمحتملة تستند على معطيات واقعية وتحليل

¹ - استطاع الأمير أبو بكر (المراطين) أن يتوغل في الممالك الإفريقية وخاصة منها التي كانت خاضعة لامبراطورية غانا في مختلف جهات إفريقيا الغربية، وسجلت التقديرات اعتناق ثلاثة أرباع سكان الغرب الإفريقي للإسلام، انظر:

- عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، الجزء الأول، دار نشر المعرفة، الرباط، الطبعة الأولى، 2001، ص241.

موضوعي وبراغماتي، هدفه تحقيق الغاية الأسمى ألا وهي الحفاظ على البقاء، وهذا عبر تحقيق الأمن الإقليمي للجزائر، وتفادي انكشاف استراتيجي للتهديدات من جهة، ومن جهة أخرى تفادي التدخلات والإدارات الأجنبية للقضايا الأمنية التي تطبع هذه المنطقة، بما يمكن الجزائر من لعب دور الدولة المحورية، وهذا عبر وضع استراتيجيات لتحقيق المصلحة الوطنية في بعدها الإقليمي.

- فالتحرك الجزائري إقليميا لمواجهة التحديات والأزمات التي تطبع منطقة الساحل الإفريقي، تحكمها مجموعة من المبادئ والثوابت الراسخة في سياستها الخارجية، بمعنى أن أي إستراتيجية أو مقارنة تتبناها الجزائر إلا وتكون وليدة مجموعة من القيم المعيارية الراسخة في عقيدتها الأمنية، وهذا لا يعني أن تعقيد الوضع الجيوإقليمي والجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي لا تحتم على الجزائر ابتكار آليات وميكانيزمات جديدة تجعلها تتكيف مع الأوضاع الراهنة، بما يؤشر على فعالية الأداء في سياستها الخارجية لكن دونما المساس بثوابها ومبادئها.

- كما أن الإدراك الشامل لقضايا الفضاء الساحلي يبين لنا كيف أن الجزائر تمتلك مفاتيح حل أزمات المنطقة جنبا إلى جنب امتلاكها الطاقات والموارد التي تسمح لها بتحقيق استراتيجياتها وسياساتها الموجهة لاحتواء الأزمات والتهديدات الأمنية المميزة لمنطقة الساحل، بمعنى أن الجزائر تتوفر على وسائل سياستها.

قائمة المراجع:

أ. باللغة العربية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، أمر رقم 97-76 مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الفصل السابع: مبادئ السياسة الخارجية، المادة 86.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2016**، القانون رقم 16-01، مؤرخ في 06 مارس 2016، الفصل الثالث: الدولة، المادة 29.
3. باخوية دريس، **دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي**، الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأولى، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28-29 أبريل 2014.
4. بوبرخ. ن وآخرون، الجزائر تواصل مسعاها التضامني مع دول الجوار، **مجلة الجيش**، عدد 584، مارس 2012.
5. بوبشيش رفيق، **دور الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر - الأبعاد والتحديات، تبسة: أبريل 2014.

6. بوحيدة عبد الكريم، دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل، الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأول، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28-29 أبريل 2014.
7. بوحنية قوي، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
8. بوريب خديجة، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42، شتاء-ربيع 2014.
9. بوقارة حسين، المسألة الإثنية في منطقة الساحل: الخلفيات والأبعاد، ملتقى وطني: منطقة الساحل والصحراوي، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، النادي الوطني للجيش، 15 أكتوبر 2012.
10. بوبية أمين، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، القاهرة: جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم البحوث و الدراسات السياسية، 2009.
11. جريبي رضوان، "لأجل تمتين التعاون الإقليمي"، مجلة الجيش، العدد 574، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2011.
12. الجمعية العامة للأمم المتحدة، أسباب الصراع في إفريقيا و تحقيق السلام الدائم و التنمية المستدامة فيها، الدورة 67، نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، جويلية 2012.
13. درديش أحمد وكويجل فاروق، مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل، الملتقى الدولي: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد الأول، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28-29 أبريل 2014.
14. دوفاي الكسندر، الجغرافيا السياسية (جيوبوليتيك)، تعريب: حسين حيدر، بيروت: عوידات للنشر والطباعة، 2007.
15. رزاق بارة محمد كمال، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيواستراتيجية، ملتقى وطني: منطقة الساحل والصحراوي، الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، النادي الوطني للجيش، 15 أكتوبر 2012.
16. زبير يحي، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب و مكافحة الإرهاب، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
17. سعادة إبراهيم، "الجزائر والأمن الإقليمي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق.
18. شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، 2010.
19. الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، أبوجا: أكتوبر 2001.

20. عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط 2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.
21. غازيهاجم، الجيش الوطني الشعبي 2013، سنة ثرية بالنشاطات مجلة الجيش، عدد 605، ديسمبر 2013.
22. فرجاني هشام، "البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2009.
23. قجالي محمد، ضبط الحدود الإقليمية للدول و مبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990.
24. خلوح بلقاسم، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، جامعة البليدة، 2004.
25. مجلة الجيش، "أمن - تنمية"، مجلة الجيش، العدد 582، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2012.
26. محمد جعفر، "الرؤية المستقبلية للتعاون الأمني مع دول الساحل لمواجهة التحديات المشتركة"، مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الرابع، الجزائر.
27. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، دمج الأمن الإنساني في سياسيات الأمن القومي في شمال غرب إفريقيا، المغرب: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة 23-24 نوفمبر، 2010.
28. ملفينيل، الصراع المسلح، عن: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية الكتاب السنوي 2013.
29. مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الرابعة والعشرون، أديس أبابا، إثيوبيا، 30-31 يناير 2015، مقرر بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطة ووضع السلم والأمن في أفريقيا.
30. (-، -)، التدخل المصري العسكري في ليبيا: الشروط والأبعاد، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
31. (-، -)، الدبلوماسية الوقائية من أجل تحقيق السلام، مجلة الجيش، عدد 595، فيفري 2013.
32. (-، -)، النزاعات في القارة الإفريقية لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، مجلة الجيش، عدد 579، أفريل 2013.

ب. باللغة الأجنبية:

1. AGGESTAM Lisbeth, role conceptions and the politics of identity in foreign policy, **ARENA working papers** WP 99/8, 1999.
2. AÏDA AMMOUR Laurence, l'après-Gaddhafi au Sahara-Sahel, **Notes Internationales**, CIDOB 44, 2012.
3. ARSENE Brice Bado, «l'union africaine et la sécurité collective», Canada: **Programme Paix et Sécurité Internationales**, bulletin N°.58 septembre-octobre 2012.
4. BERKOUK Mhand, l'Algérie joue un rôle stabilisateur au Maghreb, Liberté, N° 6857, 01 mars 2015.
5. BOSSARD Laurent, «le complexe sécurité et développement défis régionaux», Paris: **Enjeux Ouest-Africains**, N°.6, septembre 2012.

6. BUZAN Barry, Ole Weaver, **regions and power : the structure of international relations**, UK : Cambridge University Press, 2003.
 7. Crisis Group, **Mali : éviter l'escalade**, Rapport Afrique de Crisis Group N°189, 18 juillet 2012.
 8. DELEN Broederlijk, « security and development », Belgium: **International Cooperation for Development and Solidarity (CIDSE)**, 2006.
 9. DJEBBI Siham, « les complexes conflictuels régionaux », France: **IRSEM**, N°.5, mai 2010.
 10. G. Le Prestre Philippe, **Role Quests in the post-Cold War Area**, Foreign Policies in Transition, Montréal: McGill-Queen's University Press, 1997.
 11. GRIMAUD Nicole, **la politique extérieure de l'Algérie**, 2^{ème} ed, Algérie: RAHMA, 1994.
 12. HARNISCH Sebastian, **role theory: operationalization of key concepts** In: Role theory in international relations, New York: Routledge, 2011.
 13. Haut Conseil de la Coopération Internationale, **les priorités de la coopération pour l'Afrique subsaharienne et le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD)**, La république française: avril 2002.
 14. JALLOH Abdul Aziz, **Les politiques des Etats d'Afrique noire vis-à-vis du monde arabe : aperçugénéral**, in: Les relations historiques et socioculturelles entre l'Afrique et le monde arabe de 1935 à nos jours, Paris:Unesco, 1984.
 15. K. J. HOLSTI, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, **International Studies Quarterly**, Vol. 14, No. 3, 1970.
 16. MELANIE Catherin, **lerôle international d'un Etat : construction, institutionnalisation et changement**, thèse pour le Doctorat en Science Politique, Université Montesquieu – Bordeaux iv, 2008.
 17. The New Partnership for Africa's Development (NEPAD), **Initial Action Plan**, July 2002.
 18. Union Africaine, **troisième réunion du groupe international de contact pour la libye (GIC-L)**, conclusions, Niamey, Niger, 1er avril 2015.
 19. United Nations Development Programme, **Human Development Report 1994**, New York : Oxford University Press, 1995.
- Van Der Leest Kristin, « a guidance for integrating peacebuilding into development », the European Union: **Initiative for Peacebuilding (IFP)**, 2010.